أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز الدراسات والبحوث

علاقة البطالة

بالجريمة والانحراف في الوطن العربي

د.أحمد حويتي

د. عبدالمنعم بدر

دمبا تيرنو ديالو

الرياض

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

١٩٤

© أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٤١٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

حويتي، أحمد

علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي / أحمد حويتي، عبدالمنعم بدر، دمبا تيرنو ديالو. ـ الرياض.

٢٦٧ ص ، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٥ ـ ٥٤ ـ ٧٢٥ ـ ٩٩٦٠

١ ـ البطالة ٢ ـ الجريمة والمجرمون ـ العالم العربي أ ـ بدر، عبدالمنعم (م. مشارك) ب ـ ديالو، دمبا تيرنو (م. مشارك) ج ـ العنوان

ديوي ٣٦٤,٢٦ ١٩/٢١٥٠

رقم الايداع: ١٩/٢١٥٠

ردمك: ٥ ـ ٥٤ ـ ٧٢٥ ـ ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

المقدمـــة:

الجريمة والانحراف ظاهرتان اجتماعيتان وجدتا مع وجود الإنسان، وأغلب الظن أنهما ستظلان موجودتين بوجوده. وهما ليستا أزليتين أبديتين فحسب بل إنهما - كما تؤكد البيانات الصادرة عن المحافل الدولية - في نمو مستمر.

وإذا كان المفكرون الاجتماعيون وعلماء الإجرام قد وجدوا أنفسهم مضطرين إلى تقبل حقيقة كون الجريمة والانحراف ظاهرتين اجتماعيتين فإنهم لم يستطيعوا تقبل ذلك التزايد المضطرد في معدلاتهما، وراحوا يبحثون عن العوامل التي تقف وراءها.

وإذا كانت الدراسات والبحوث قد كشفت عن أن العوامل المسببة للجريمة والانحراف وتناميهما قد تمثلت في أمور كثيرة، مثل تسارع النمو السكاني، وزيادة أنشطة التصنيع، وحركات الهجرة، ومحدودية فعالية البرامج الإصلاحية، إلى جانب تواضع جهود التنمية، فإنها قد أشارت أيضاً إلى البطالة كعامل له أهميته في هذا المجال.

وطبقاً لهذه الدراسات والبحوث فإن هناك علاقة طردية بين البطالة من ناحية والجريمة والانحراف من ناحية أخرى، بحيث أنه كلما ارتفعت معدلات البطالة ارتفعت معها معدلات الجريمة ومعدلات الانحراف والعكس صحيح.

إن الدراسة التي بين أيدينا تنطلق مباشرة من هذه النتيجة وتسعى إلى التحقق منهاعلى أرض الواقع (ميدانيا) لتقف على حقيقة العلاقة بين البطالة والجريمة والانحراف في الوطن العربي.

وفي طريقها إلى الكشف عن هذه العلاقة فقد تضمنت هذه الدراسة

سبعة فصول، فصل أول اختص ببيان موضوع الدراسة واشكاليتها وأهدافها وتساؤلاتها، وفصل ثان ركز على التعريف بالبطالة وبيان أنواعها واستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وفصل ثالث أُستعرض فيه حجم مشكلة البطالة في الوطن العربي، وفصل رابع بيّن العوامل المسببة للبطالة، وفصل خامس ركز على الآثار الناجمة عن البطالة، وفصل سادس اختص بتحليل البيانات الميدانية، ثم فصل سابع نوقشت فيه النتائج التي توصلت إليها الدراسة وأخيراً تم عرض النتائج العامة والتوصيات التي يمكن طرحها في هذا المجال.

وإذا كنا نقدم هذه الدراسة آملين أن تسد بعض النقص في هذاالمجال، فإنه لابد من توجيه الشكر إلى من كان لتعاونهم أثر بالغ في انجازها، وفي مقدمتهم مسؤولي شعب الاتصال التابعين لمجلس وزراء الداخلية العرب بالدول العربية محل التطبيق وهي جمهورية موريتانيا، ودولة قطر، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية.

الفصل الأول

مدخـل الدراسـة

أولاً : موضوع الدراسة .

ثانيـــاً : اشكالية الدراسة .

ثالثـــاً : أهمية الدراســـة .

رابعـــاً : أهداف الدراسـة .

خامساً : تساؤلات الدراسة .

الفصل الأول

مدخـل الدراسـة

أولاً : موضوع الدراسة:

ذهب المفكرون الاجتماعيون وعلماء الإجرام في تفسيرهم للسلوك الإجرامي والانحرافي مذاهب شتى، إلا أنهم قد عزوه في إجماله إلى مجموعتين بعينهما من العوامل وهي العوامل الشخصية (الداخلية)، والعوامل البيئية (الخارجية).

العوامل الشخصية تتعلق أساساً بشخصية الفرد وظروفه التكوينية من حيث الوراثة والبناء العضوي والعقلي والنفسي، ينتج عنها أن يكون هناك أناس لديهم استعداد - أكثر من غيرهم - للانحراف والإجرام.

أما العوامل البيئية، وهي التي تعنينا أكثر في هذه الدراسة، فهي التي تتعلق بكل ما يقع على الفرد من ضغوط خارجية تدفعه إلى ارتكاب السلوك الانحرافي والإجرامي.

والعوامل الخارجية (البيئية) التي تدفع الفرد لارتكاب الفعل الانحرافي أو الإجرامي متعددة بدورها :

فمنها ما يتعلق بالبيئة الفيزيقية (Physical Environment) وما قد تتسم به من عزلة وهدوء وقلة سكان ومحدودية حركة وفعاليات، أو شدة زحام وكثافة سكان وسرعة حركة وفعاليات.

ومنها ما يتعلق بالبيئة السياسية (Political Environment) وما قد تتسم

به من ضغوط سياسية وغياب الشورى والديموقراطية والحرية وسيادة التحكم والتسلط وممارسة رذيلة الاضطهاد لسبب أو لآخر.

ومنها ما يتعلق بالبيئة الثقافية (Cultural Environment) وما قد ينتشر بها من من ثقافة انحرافية يجد الفرد نفسه وسطها مضطراً إلى تقبلها والتعامل معها ـ لأن الخروج عليها يعتبر في حد ذاته انحرافاً عن المعايير (الانحرافية) يتعرض الشخص بمقتضاه لعقاب الجماعة ـ كما هو الحال مع ثقافة الأخذ بالثأر أو ثقافة ميثاق شرف جماعة اللصوص.

ومنها ما يتعلق بالبيئة الاجتماعية (Social Environment) ممثلة في الأسرة وما يكون بها من أسلوب خاطئ للتنشئة وما تتعايش معه من عدم توافق وتفكك، وجماعة الرفاق وفسادها وتأثيرها السلبي على الفرد، والمؤسسة التعليمية وفشلها في تخريج المواطن الواعي الصالح القادر على البناء، والمؤسسة الإعلامية وما قد تتمتع به من مقدرة على جعل الإعلام أداة للهدم والإفساد وتكريساً للانحراف بدلاً من كونه أداة بناء وإصلاح وتربية وتثقيف وتوجيه وإرشاد إلى جانب الترويح والترفيه.

على أن منها أيضاً ما يهمنا بشكل أخص في دراستنا وهو ما يتعلق بالبيئة الاقتصادية (Economic Environment) المتمثلة في الظروف الاقتصادية عامة والبطالة خاصة.

فقد توقف المهتمون بالجريمة والنحراف عند البيئة الاقتصادية كثيراً، وركزوا على علاقتها بالسلوك الانحرافي والإجرامي عامة. واذا كان وليام بونجر (Bonger . w) قد ركز على عنصر بعينه من عناصر البيئة الاقتصادية وهو الفقر، فإن هذه الدراسة ترى أن للفقر ذاته أسباباً كثيرة، وأن البطالة تأتي في المقدمة منها، باعتبارها تفرز اليأس والإحباط، وتؤدي إلى فقد الكيان واختلال التوازن الشخصي، وتكرس الضياع، وتلك جميعاً قد تقود إلى الانحراف والجريمة.

على أية حال، إن الدراسة التي نحن بصددها تولي وجهها شطر هذه الجزئية الأخيرة لتعمل على الكشف عن علاقة البطالة بالجريمة والانحراف -بالتطبيق على الوطن العربي، طريقاً إلى طرح تصور لمواجهة المشكلة التي باتت تهدد أمن وسلامة الوطن والمواطن على السواء.

ثانياً : إشكالية الدراسة:

الأمن مطلب إنساني سعت-وما زالت تسعى-إليه المجتمعات، وبذلت وما زالت تبذل في سبيل الوصول إليه الكثير من الجهود.

بيد أنه على الرغم من تلك الجهود المبذولة فإن المحافل الدولية ما زالت تدفع ببيانات تفيد باستمرار تزايد الجرائم والانحرافات على كل المستويات.

وعلى سبيل المثال فإنه في تقرير صادر عن الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، المنعقد بمدينة هافانا (كوبا) سنة ١٩٩٠م[1]، أشير إلى أن هناك زيادة عامة في معدل الجريمة على مستوى دول العالم، وأن صورتها ستزداد سوءاً في المستقبل، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل الجريمة يزيد في الدول مجتمعة بشكل كبير، وإلى الدرجة التي قد يصبح في نهاية القرن الحالي ضعفي ما كان عليه في عام ١٩٧٥م.

وفي المسار ذاته، أوضحت نتائج مسح منظمة الأمم المتحدة الرابع لاتجاهات الجريمة في دول العالم، خلال الفترة من عام ١٩٨٦م إلى عام ١٩٩٠م، أن الجريمة تزداد معدلاتها بنسبة ٥٪ سنوياً في معظم الدول

---

(١) محسن، عبدالحميد أحمد. «الوقاية من الجريمة: نظرة إلى الحاضر للإعداد للمستقبل». *دورية الفكر الشرطي*، العدد الأول، المجلد الرابع، الشارقة، محرم ١٤١٦هـ، ص ١٤٥.

الصناعية منذ الحرب العالمية الثانية[1]، بمعنى أن معدل الجريمة يتضاعف بهذه الدول كل ما يقرب من أربعة عشر عاماً.

وعلى المستوى العربي، لم يكن حال الجريمة بأفضل مما ي عليه في الدول المتقدمة، بل كان أسوأ، حيث تراوح ارتفاع معدل الجريمة ما بين ٦ ـ ٨٪ سنوياً (ضمن معدلات الدول النامية)[2].

إن هذا التنامي في معدلات الجريمة وراءه بكل التأكيد العديد من العوامل والأسباب التي قد يكون ضمنها تسارع النمو السكاني، وارتفاع (أو انخفاض) معدلات التنمية، والتصنيع، والهجرة، وتواضع فعالية البرامج الإصلاحية، إلى جانب تواضع جهود التوعية الأمنية، إلا أنه قد يكون بينها أيضاً تفشي البطالة.

فالكثير من الدراسات والبحوث[3] قد ربطت بين البطالة والجريمة والانحراف، وأكدت على وجود علاقة طردية بينهما، بحيث أنه كلما

---

(١) محسن، عبدالحميد أحمد. المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٢) نفس المرجع، ص ١٤٧.

(٣) انظر على سبيل المثال:

أ ـ طارق عبدالوهاب، سليم. *البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي*. الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، تونس، ١٩٩٦م.

ب ـ عبدالفتاح، عجوة. *البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة*. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٦هـ.

جـ ـ مركز بحوث الشرطة. *البطالة والأمن*. وزارة الداخلية، القاهرة، ١٩٩٦م.

د ـ مركز بحوث الشرطة. *مشكلة البطالة في مصر وانعكاساتها الأمنية*. مركز بحوث الشرطة، القاهرة، ١٩٩٢م.

هـ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. *مشكلة البطالة في الوطن العربي*. المنظمة العربية للثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٢م.

ارتفعت معدلات البطالة تزايدت معدلات الجريمة والانحراف، والعكس صحيح.

وإذا كانت الغالبية العظمى من تلك الدراسات والبحوث قد سيطر عليها التوجه النظري أكثر من الجانب التطبيقي، وأن الأغلب الأعم منها قد أجري في بيئات غير عربية، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا يكون عن مدى انطباق هذه المقولة على الوطن العربي.

وانطلاقاً من هذا، فإن التركيز في هذه الدراسة سيكون في اتجاه محاولة فهم العلاقة بين البطالة والجريمة والانحراف في الوطن العربي، وخاصة في ظل البيانات التي تؤكد على ارتفاع معدلات البطالة (نسبياً) فيه، وما قد يكون له من علاقة بارتفاع معدلات الجريمة والانحراف وانتشارها به.

ثالثاً : أهمية الدراسة:

تعد مشكلة البطالة واحدة من المشكلات الهامة التي يجدر دراستها، وخاصة في ظل ظروف تفاقمها على كل المستويات. وتكمن أهمية الدراسة في النقاط الأساسية الآتية:

١ ـ مناقشة مشكلة البطالة باعتبارها إحدى المشكلات التي تعاني منها مختلف الدول العربية ـ كما تعاني منها كل دول العالم.
٢ ـ السعي إلى التعرف على حجم مشكلة البطالة في الوطن العربي مقارنة بما عليه وضع حجمها في دول أخرى.
٣ ـ الوقوف على العوامل المسببة للبطالة في الوطن العربي.
٤ ـ الكشف عن الآثار الناجمة عن البطالة.
٥ ـ التصدي للكشف عن العلاقة بين البطالة والجريمة والانحراف.
٦ ـ طرح تصور لمواجهة المشكلة والحد من آثارها على المستوى العربي.

رابعاً : أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١ ـ الوقوف على حجم البطالة في الوطن العربي ـ مقارناً بحجمها في دول أخرى .

٢ ـ الكشف عن العوامل المسببة للبطالة في الوطن العربي .

٣ ـ الوقوف على الآثار الناجمة عن البطالة .

٤ ـ التحقق مما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة والجريمة والانحراف .

٥ ـ طرح تصور لمواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي .

خامساً : تساؤلات الدراسة:

يمكن إيجاز التساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليها في الآتي :

١ ـ ما هي أبعاد وحدود مشكلة البطالة في الوطن العربي؟

٢ ـ ما العوامل المسببة للبطالة في الوطن العربي؟

٣ ـ ما الآثار الناجمة عن مشكلة البطالة في الوطن العربي؟

٤ ـ هل هناك علاقة بين البطالة والجريمة والانحراف في الوطن العربي؟

٥ ـ ما السبل الكفيلة بمواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي؟

الفصل السادس

عرض وتحليل البيانات الميدانية للدراسة

أولاً: الإجراءات المنهجية:

١ ـ منهج الدراسة:

يعرف منهج الدراسة على أنه «الطريقة المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[1]. ولما كان موضوع علاقة البطالة بالجريمة والانحراف من الموضوعات التي تمثل دراستها معضلة منهجية في الوقوف على هذه العلاقة من خلال الإحصاءات العامة التي تنشرها الدول عن البطالة أو الجريمة كل على حدة، لذلك لجأت هذه الدراسة إلى استخدام منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة لنزلاء المؤسسات العقابية من خلال استجواب عينة من مجتمع الدراسة في أربع دول عربية هي: موريتانيا والسودان وسوريا وقطر، وذلك بواسطة استبانة مقابلة، لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة من جهة والجريمة والانحراف من جهة أخرى.

ونظراً إلى أن الدراسة تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما قسم البيانات النظرية وقسم البيانات الحقلية أوالميدانية التي تم جمعها من أربعة أقطار عربية عن طريق استمارة الاستبيان، فقد اعتمدت هذه الدراسة أيضاً

(١) محمود سعد، عبدالحميد. *البحث الاجتماعي: قواعده وإجراءاته مناهجه وأدواته*. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨١م، ص ٢٣٠.

على الأسلوب المكتبي في عملية جمع البيانات النظرية من الكتب والمصادر الرسمية التي تم نشرها من قبل الدول العربية والمنظمات الدولية، إضافة إلى إحصاءات البنك الدولي، والبرامج الإنمائية للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية في محاولة للوقوف على حجم البطالة في الوطن العربي. كما استعانت هذه الدراسة بالمنهج المقارن في معالجتها لبيانات البطالة في الوطن العربي ومقارنتها بما عليه حجمها في دول أخرى.

٢ ـ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من نزلاء المؤسسات العقابية بدول العينة وهي الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ودولة قطر، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية. وقد تم اختيار دول العينة على أساس التوزيع الجغرافي للدول العربية حيث تمثل سوريا منطقة بلاد الشام، وتمثل قطر دول الخليج، وتمثل السودان منطقة وادي النيل، وتمثل موريتانيا دول المغرب العربي. كما تم اختيار المؤسسات العقابية الموجودة في عواصم هذه الدول انطلاقاً من الأسس الموضوعية التالية:

١ ـ لارتفاع الكثافة السكانية في عواصم الدول العربية بالمقارنة مع باقي المدن.

٢ ـ لكون العواصم غالباً ما تضم أهم مراكز المؤسسات العقابية الخاصة بالكبار.

٣ ـ لتواجد كل الفئات الاجتماعية الممثلة لسكان البلد في العاصمة.

٤ ـ لامكانية وضوح مشكلة البطالة في عواصم الدول أكثر من غيرها من المدن الأخرى.

٣ ـ عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من المؤسسات العقابية بدول العينة ومن الذين يدينون بالدين الإسلامي، وذلك على النحو التالي: ٥٠ نزيلاً من السجن المدني العام بنواكشوط، ٤٩ نزيلاً من السجن العام بالدوحة، ١٦٨ نزيلاً من السجن العمومي بالخرطوم، ١٩٦ نزيلاً من سجن عذراء المركزي بدمشق. وبذلك يكون حجم العينة الاجمالي ٤٦٣ نزيلاً كما هو مبين في الجدول رقم (٢١)

الجدول رقم (٢١)

توزيع المسجونين حسب البلد في مجتمع الدراسة

البلـــد	العـــدد	النسـبة
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٥٠	١٠,٨
دولة قطـــر	٤٩	١٠,٦
جمهورية السودان	١٦٨	٣٦,٣
الجمهورية العربية السورية	١٩٦	٤٢,٣
المجمـــــوع	٤٦٣	٪١٠٠

٤ ـ أداة جمع البيانات:

بناء على المشكلة المطروحة للبحث ونوع الدراسة، تعد أداة الاستبيان والمقابلة الشخصية من أنسب الأدوات لجمع البيانات الميدانية الخاصة، بهذه الدراسة.